http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1721) السنة السابعة - الخميس (11) شباط 2010

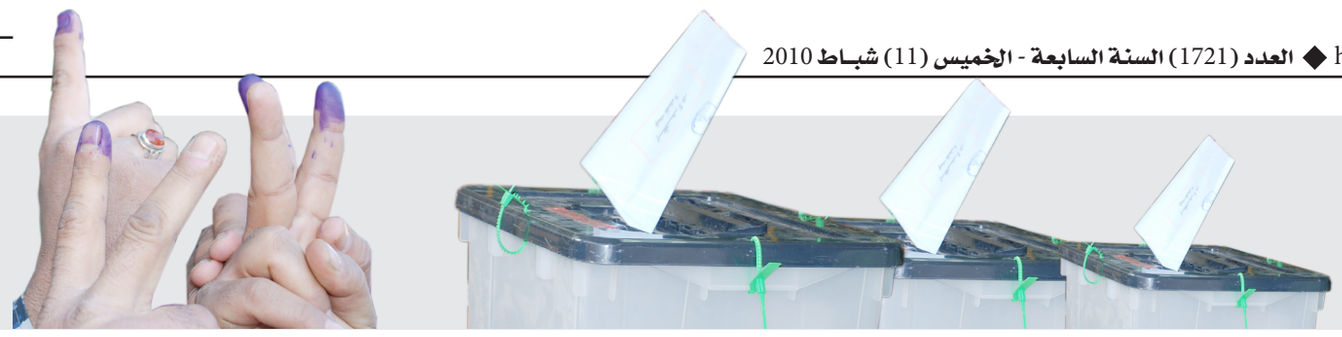

26

الطريق إلى الانتخابات

المالكي يأمر بعدم استخدام صوره خلال الحملة الانتخابية

المفوضية تغرم أكثر من ٢٠ كياناً وائتلافاً لمخالفتها شروط الدعاية

بغداد/ المدى

فيما اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات امس، الاربعاء، عن تغريمها مبالغ مالية لاكثر من ٢٠ كيانا سياسيا وإئتلافا لخرقها شروط الدعاية الانتخابية. امر رئيس الوزراء نوري المالكي برفع جميع صوره الشخصية من المناطق التي علقت فيها بشوارع بغداد والمحافظات، وعدم نشرها مرة ثانية حتى عند بدء الحملة الدعائية.

وقال علي الموسوي المشرف العام على المركز الوطني للاعلام ان هذه التوجيهات صدرت في اعقاب نشر مناصرين لقائمة ائتلاف دولة القانون ملصقات تحمل صورا شخصية لرئيس الوزراء. واضاف الموسوي في تصريح له ان "المالكي سيواصل حملته الانتخابية بجميع الوسائل الدعائية الاخرى". مبينا "ان المالكي دعا المرشحين ضمن قائمته الى عدم اعتماد صوره كاساس في الحملة الانتخابية".

من جهتها، كشفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ،امس،عن غرامات مالية لعدد من الكيانات والقوائم السياسية لمخالفتها شروط الدعاية الانتخابية. وقال عضو مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات سعد الراوي بحسب وكالة (آكانيوز) أن "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات غرمت لغاية الان اكثر من ٢٠ كياناً وإئتلافاً سياسياً خرقت خلال الفترة الماضية شروط الدعاية الانتخابية".

وأوضح الراوي أن"المفوضية غرمت كل كيان سياسي خرق شروط الدعاية الانتخابية مبلغ ١٥ مليون دينار عراقي، وحسب الشروط فإن الكيان أو الائتلاف المغرم ستضاعف عليه قيمة الغرامة في حال كرر خرقه للدعاية الانتخابية مرة ثانية".

وبين الراوي أن"المفوضية العليا المسقلة للانتخابات لديها شبكة مراقبين في بغداد وجميع المحافظات تعمل على رصد اية مخالفات أو خروقات للدعايات الانتخابية لاي كيان سياسي".

يذكر أن امانة بغداد بدأت امس بحملة لازالة فلكسات الدعايات الانتخابية لرئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري المثبتة في بعض مناطق بغداد.

فيما دعا النائب عن حزب الفضيلة كريم اليعقوبي مفوضية الانتخابات الى تجديد محاسبة المستمرين بمخالفة تعليمات الحملة الانتخابية التي اصدرتها. وقال اليعقوبي بحسب وكالة (إيبا) ان الذين بدأوا بحملتهم الدعائية قبل الموعد المحدد قد تجاوزوا على القوانين والأنظمة، معتبرا ذلك "انتهاكا لنزاهة وشفافية الانتخابات".

واوضح بانه تمت مخاطبة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واعلامها بهذه الخروقات وبدورها اتخذت إجراءات رادعة بحق المخالفين وتم تغريم بعضهم. واضاف ومرة اخرى طالبنا التجديد في محاسبة المستمرين بالمخالفات ونريد من المفوضية ان تعلن هذه الكيانات وغراماتهم عبر وسائل الإعلام لغرض الحد من هذه التجاوزات.

كما طالب النائب عن التحالف الكردستاني اسماعيل شكر بتغريم من بدأ بالدعاية الانتخابية قبل موعدها المقرر، مشيرا ان الحكومة لاتستطيع الضغط على الكل لايقاف ذلك. واضاف "ان بعض الكتل السياسية والتي طالها التغريم عن خروقاتها تعتبر هذه المسالة ذات طابع سياسي وقد يتهم الاطراف الاخرى باستغلال ذلك سياسيا". واكد شكر على "ان انتخابات مجالس المحافظات كانت بمنتهى الديمقراطية وبشهادة المراقبين الاجانب مشددا على ضرورة التزام السياسيين بالمواعيد المقررة".

الى ذلك، قال النائب علي العلاق ان عمر مجلس النواب مستمر لغاية منتصف شهر اذار، يوم انعقاد اول جلسة لمجلس النواب المقبل. وقال العلاق بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي) انه بامكان مجلس النواب عقد جلسة طارئة في الايام المتبقية من عمره اذا ما دعت الحاجة الى ذلك وله ان يتخذ القرارات المناسبة بصددها. واضاف ان" بدء تأجيل الدعاية الانتخابية لن يؤثر على الموعد المقرر لاجراء الانتخابات وهذا التأجيل الحاصل الان اضطراري اضطرت له المفوضية لمعالجة ملف المشمولين بالاجتثاث،موضحا ان القضية لن تؤثر وليس لها أية علاقة لمجرد ان الحملة الدعائية قد اختصرت (٢٤) يوما بدلا من شهر،مضيفا لايمكن للهيئة التمييزية ان تؤجل الانتخابات لان هذا الموضوع ليس من اختصاصها وليس من حقها ان تطلب التأجيل، لان قضية التأجيل متعلقة بالدستور ومجلس النواب ومفوضية الانتخابات".

مساع لتأمين مراقبين دوليين على الاقتراع في ايران

بدء اعتماد وتسجيل وكلاء الكيانات السياسية ومراقبي انتخابات الخارج

بغداد/ المدى

قررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات البدء في اعتماد وتسجيل وكلاء الكيانات السياسية والمراقبين والاعلاميين لانتخابات مجلس النواب الخاصة بانتخابات الخارج، ابتداءا من العاشر من شباط الحالي ولغاية الثاني من شهر اذار المقبل.

واعلن بيان صادر عن المفوضية امس الاربعاء عن البدء باعتماد وتسجيل وكلاء الكيانات السياسية والمراقبين والاعلاميين وذلك من خلال مكاتب المفوضية في ست عشرة دولة وهي (سوريا، لبنان، الاردن، مصر، الامارات العربية المتحدة، ايران، النمسا، السويد، المانيا، هولندا، الدنمارك، بريطانيا، استراليا، تركيا، كندا، امريكا).

وكان مجلس المفوضين قد صادق على استمارات تسجيل واعتماد وكلاء الكيانات السياسية والمراقبين والاعلاميين لانتخابات الخارج.

وفي غضون ذلك، واصلت السفارات العراقية بالتعاون مع مفوضية الانتخابات استعدادتها لفتح مراكز لتصويت العراقيين المقيمين في الدول العربية والاجنبية المزمع اجراء الانتخابات النيابية المقبلة فيها. وقال المتحدث الرسمي باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قاسم العبودي إن المفوضية وضعت أرقاما تخمينية لأعداد المراكز الانتخابية الخاصة بتصويت عراقيي الخارج. وأوضح العبودي بحسب «راديو سوا» أن مسحا قام به الموظفون الذين تم إرسالهم إلى الخارج أفضى إلى دراسة واقعية تم على ضوئها تحديد عدد المراكز والمحطات الانتخابية. وأشار العبودي الى أن الدول التي سيجري فيها اقتراع العراقيين الموجودين على أراضيها تبدي تعاونا مع المفوضية، مشيرا إلى أن موافقة هذه الدول على فتح مراكز اقتراع للعراقيين الموجودين فيها هي مسألة سيادية تخص هذه الدول.

وفي مصر، اعلن مكتب الانتخابات العراقية عن استعداده لتسجيل اية منظمة من المنظمات الدولية والعربية ومنظمات المجتمع المدني لاجل مراقبة الانتخابات المزمع اقامتها في السابع من شهر اذار ٢٠١٠ المقبل. واكد مدير مكتب الانتخابات العراقية في مصر فارس محمد علي ان التعليمات الواردة الينا من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية/ مكتب ادارة انتخابات الخارج لم تستبعد اية منظمة من مراقبة الانتخابات المقبلة اذا كانت المنظمة مسجلة وفق الضوابط الأصولية ومثبتة لدينا لتراقب الانتخابات. وجدد فارس محمد علي دعوته للمنظمات الدولية والعربية التي تروم مراقبة الانتخابات المقبلة المزمع اقامتها في الاسبوع الاول من شهر اذار ٢٠١٠ القادم ان تقوم بايفاد ممثلها الى مكتب الانتخابات في مصر لملء الاستمارة الخاصة بالمهمة المذكورة .

كما اعلن مدير المكتب في مصر تمديد فترة المقابلة للمتقدمين والمتقدمات للتوظيف بصفة مؤقتة للعمل كموظف اقتراع الى يوم الثاني عشر من الشهر الجاري حيث لوحظ وجود اقبال كبير للمشاركة من قبل الجالية العراقية في مصر بالكرنفال الديمقراطي الكبير في الانتخابات العراقية النيابية المقبلة والذين يخضعون الى مقابلة مباشرة من قبل لجنة مختصة تنظر في طلباتهم وفق ضوابط وشروط ومؤهلات معينة لكي يكون المرشح او الناجح بالمقابلة مؤهلا للعمل في هذا المنصب الحيوي بكل حرص وتفان وباستقلالية كاملة.

وفي ذات السياق، قال سفير العراق لدى طهران محمد مجيد الشيخ إن المفوضية أرسلت وفدا من المفوضية لفتح مراكز للمقترعين في مختلف المحافظات الإيرانية على أن لا يقل عدد العراقيين الموجودين في أية محافظة يفتح فيها مركز اقتراع عن نحو أربعة آلاف شخص. وأكد الشيخ أن العراقيين يوجدون بأعداد كبيرة في عشرة محافظات إيرانية، مبديا أمله بفتح مراكز اقتراع كافية. وبين الشيخ أن السفارة تسعى لتأمين إشراف مراقبين دوليين على عملية اقتراع العراقيين في إيران.

الى ذلك، اعلن مكتب ادارة انتخابات الخارج في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن افتتاح الموقع الاكتروني الخاص بانتخابات الخارج. صرح بذلك اياد الكناني عضو مجلس المفوضين وعضو اللجنة المشرفة ان المكتب افتتح امس موقعه الالكتروني الذي يتضمن صفحات عديدة تخص مكاتب الدول ونشاطاتها واخبارها فضلا عن الاخبار السريعة والاخبار التي تصدر من المكتب ونبذة عن تأسيس المكتب والانظمة والقوانين التي يمكن للمواطن الاطلاع عليها واليات الحملة الاعلامية والارشيف. واشار الى ان الموقع يسهل للكثير من العراقيين المقيمين بالخارج للاطلاع وتكوين صورة عن الية الانتخابات في البلدان التي يقطنون فيها.

انتخبوا وغيّروا ..

لكي لانبحث عن الحظ ثانية !

عامر القيسي

لن يأتي احد من السماء لينزل علينا بركات التغيير ، ولن يفعل الجيران لنا "خيرا" اكثر مما فعلوه بأبناء العمومة وخطاب المشتركات من دم وتأريخ وجغرافية ومصير . التغيير الذي يتحدث عنه الجميع سيكون في صناديق الاقتراع التي سنتوجه اليها . لن يقف فوق رؤوسنا عسس الزيتوني ولن يكتب أحد خياراته بديلا عنا ولسنا مضطرين لان نمسح اكتاف احد . كل شيء سيكون متاحا لدينا لنحول انتقاداتنا اللاذعة لمجمل الاداء السياسي والاقتصادي والخدمي والنيابي للمرحلة الماضية ، الى تطبيقات عملية في اطار آلية الانتخابات التي تشكل فرصتنا الوحيدة والتأريخية لنقول ما ينبغي ان يقال ، ليتحول كلامنا الى واقع يخفف من شدّة ووطأة الحياة علينا بسبب ركام الاخطاء والتقاعس والفساد الذي استشرى في الدولة العراقية ومؤسساتها دون ان نستثني احدا لكي لايقال اننا نسوّق لأحد .

لن يكون امامنا من خيارات اخرى لنضيع الفرص من ايدينا الواحدة تلو الاخرى تحت اغطية وخيم وشعارات اثبت الواقع بما لايقبل مجالا للتأويل عدم قدرتها على تحقيق تطلعات الشعب العراقي في الديمقراطية والحياة المرفهة ، والانكى من ذلك انها اشاعت اجواء الاحباط في صفوف الطبقة الشعبية التي دفعت ثمنا غاليا ، وربما تكون قد انفردت به من بين الامم الاخرى ، في الدفاع عن تجربتها الديمقراطية الجديدة ، ليس من خلال التفجيرات الارهابية كما يظن البعض وانما بالموقف الواعي في التصدي السياسي والفكري والاجتماعي للفكر الارهابي والانقلاب عليه بعد انكشاف حقيقته في بعض مناطق العراق ، وهي نفس الطبقة الشعبية التي وأدت بذور الحرب الاهلية في مهدها بسبب مما نعاتها الوطنية في عدم الانجرار وراء الفتنة الطائفية .

ربما ستحاول بعض القوى الدينية استخدام الفكر الديني للتأثير على خيارات الناخب، وستحاول قوى غير دينية استخدام المال السياسي لشراء الاصوات بالاشتراك طبعا مع بعض القوى الدينية . ولن نجانب الصواب لو قلنا ان بعض هذه المحاولات ستنجح هنا وهناك بسبب الجهل والامية والظروف الصعبة التي يعيشها المواطنون، لكن الغالب الاعم هو ان مسارات ستتغير بنسب متفاوتة ،وهذا ما ينبغي ان تفعله الطبقة الشعبية الواسعة التي بيدها فقط المفتاح السحري للتغيير المطلوب . التغيير لن يكون في احاديث المقاهي وشاشات الفضائيات والانتقادات السلبية والشتيمة والاصطفافات الطائفية والعرقية والعداوات والثأر والامتناع عن المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة ، التغيير الحقيقي الذي يتحدث عنه الجميع بما في ذلك الاحزاب الحاكمة سينطلق من صناديق الاقتراع في السابع من آذار القادم . وفي عدم قدرتنا على اقتناص هذه الفرصة التأريخية وتحويلها من لعبة سياسية الى متحول تأريخي سياسي ، سنكون قد اضعنا الزمن والجهد وكررنا المشهد السابق وان كان بممثلين جدد او سينورياهات جديدة .

اذهبوا الى صناديق الاقتراع بافكار جديدة من اجل مستقبل اطفالكم

اذهبوا الى صناديق الاقتراع من اجل عراق ديمقراطي .. فدرالي موحد

اذهبوا الى صناديق الاقتراع من اجل حياة افضل يكون الانسان فيها الهدف والوسيلة.

اذهبوا الى صناديق الاقتراع اكراما لشهداء العراق في سبيل الديمقراطية

اذهبوا وغيروا قبل ان ينطبق علينا المثل الفرنسي " قد يطرق الحظ بابك فلا تسمعه ثم تقضي بقية عمرك تبحث عنه "

فلنسمع معا طرقات صناديق الاقتراع !

المحافظات تشهد تظاهرات رافضة لعودة البعث إلى جسد الدولة

بغداد- المحافظات/ المدى

اجرت محافظات البلاد استعدادات واسعة لاجراءات الانتخابات التشريعية المقبلة بما يحقق المشاركة الفاعلة للناخبين في تقرير مصير البلد وابعاد البعثيين عن تولي المناصب العليا في البلاد.

ودعا النائب عمار طعمة عضو الائتلاف الوطني الى ابعاد المشمولين بقانون المساءلة والعدلة عن تولي المناصب الحكومية، مشيرا الى ان ضوابط قانون هيئة المساءلة والعدالة تلزم المشمولين بالاستبعاد عن الانتخابات والمناصب الحكومية. واكد طعمة في تصريح لـ(المدى) انه يوجد اجماع على ابعاد المشمولين بالاجتثاث عن مناصبهم في دوائر الدولة وبعض المفاصل المهمة والمواقع الحساسة سواء في الاجهزة الامنية او الوزارات السيادية تحقيقا للعدالة.

وعبر الاف العراقيين عن احتجاجهم على محاولة اشراك مرشحين استبعدوا لانتمائهم بحزب البعث المنحل، في الانتخابات التشريعية المقبلة. وجابت تظاهرة حاشدة امس الاربعاء ارجاء المنطقة القديمة في كربلاء، تجمعت في ساحة بين الحرمين الشريفين، وضمت اعضاء الحكومة المحلية في المحافظة والنائب عن ائتلاف دولة القانون علي الاديب وباقي شرائح المجتمع الكربلائي من مدنيين وعمال وموظفين وكوادر اخرى».

واعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الاديب بحسب موقع نون ان«هذه التظاهرات ستقف سدا منيعا بالاضافة الى الدستور لوضع حد امام تسلل البعثيين الى البرلمان والسلطة مرة اخرى». واضاف الاديب على الرغم من محاولات الدعم الاقليمي والدولي لارجاع البعثيين الى السلطة عن طريق البرلمان الا ان هذه التظاهرات التي خرجت في كربلاء وباقي المحافظات لتشكل تعبيرا صادقا مفاده ان البعثيين هم منبوذون عراقيا كونهم مازالوا متمرسين ومعتادين على الجريمة، معتبرا ان تفجيرات مباني الوزارات هي اشارة الى ان هؤلاء معتادون على تلك الجرائم المنظمة».

من جانبه قال نائب رئيس مجلس محافظة كربلاء نصيف جاسم الخطابي اثناء التظاهرة ان خروج الآلاف من المواطنين، امس، جاء من اجل الحفاظ على الدستور وحمايته من عودة البعثيين مرة اخرى الى السلطة وان الحكومة المحلية عليها ان تلتزم بالدستور وتحافظ على مضامينه التي من اهمها حظر عودة البعث فكرا ومنهجا ورجالا الى الدولة، مبينا ان هذه التظاهرات صرخة لابناء الشعب العراقي ترفض عودة البعثيين الى جسد الدولة العراقية».

وفي قضاء المحمودية اقام مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ندوة تثقيفية في ناحية اللطيفية تناولت الية الاقتراع وبعض التفاصيل المتعلقة بالانتخابات لعدد من وجهاء وشيوخ العشائر ومنظمات المجتمع المدني. وقال مدير مكتب في المفوضية ليث هادي بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي) ان ندوة تثقيفية اقيمت امس في قاعة مجلس أسناد اللطيفية حضرها عدد من وجهاء المدينة وشيوخها ومنظمات المجتمع المدني حيث قدم محاضرون من المفوضية توضيحات حول الية الاقتراع من عملية مراجعة سجلات الناخبين واختيار المرشح وتحديد اسم الكيان والشخصية المراد انتخابها وغيرها من الامور. واضاف هادي ان المحاضرين اعلموا المواطنين بالية الاقتراع وضوابط عملية الانتخاب، مشيرا الى انه تم التاكيد على اهمية المشاركة الفاعلة في الانتخابات ودور الناخب الكبير في تقرير مصير البلد عبر صوته.

وفي الناصرية، أفاد معاون مدير بلدية سوق الشيوخ صبيح دهش عن تخصيص ثلاثة شوارع في المدينة لغرض الدعايات الانتخابية وعرضها للمزايدة.

وقال دهش بحسب شبكة أخبار الناصرية إن الشوارع هي شارع البلدية وشارع الأطباء وشارع المدارس. ولفت إلى أن البلدية ستحدد الأسعار خلال أيام قليله وحسب تعليمات مديرية البلديات. ودعا دهش المرشحين إلى عدم وضع الدعايات الانتخابية بصورة عشوائية وفي مناطق ممنوعة والالتزام بتعليمات المفوضية والبلدية لكي لا تفرض غرامات على المخالفين، مؤكدا وجود لجان خاصة ستتولى متابعة ومراقبه هذا الأمر.

وفي بابل، نفذ التجمع الثقافي من اجل الديمقراطية مكتب بابل استبيانا حول مشاركة المواطنين في انتخابات مجالس النواب المقبلة. أعلن ذلك علي السعيدي مدير مكتب بابل ان التجمع قام باستبيان موسع لمختلف فئات المجتمع لجميع مناطق المحافظات حول مشاركة الشعب في الانتخابات وكانت النتائج التي خرج منها الاستبيان الذي استهدف ٣٠٠ مواطن وبين الاستبيان ان ٢٠ ٪ من المشاركين ابدوا بعدم رغبتهم المشاركة في الانتخابات، فيما أبدى ٨٠ ٪ رغبته في المشاركة بالانتخابات بقوة. وأضاف ألسعيدي ان المستهدفين في الاستبيان والذين وزعت عليهم الاستمارات الخاصة حددوا مواقفهم واتجاههم العام حول الجهات التي سينتخبونها حيث ظهر ان ٢٥ ٪ سيصوتون بقوائم مستقلة و ٢١ ٪ سينتخبون القوائم الدينية وان ٢٥ ٪ سيصوتون للقوائم الليبرالية. فيما فضل ١٠ ٪ قوائم أخرى.

كما عقدت محافظة بابل مؤتمرا امنيا تحت شعار (بالتعاون يتحقق الأمن والخدمات) للوقوف على أهم المعوقات التي واجهت الخطة الأمنية التي أعدتها المحافظة لحماية زوار أربعينية الإمام الحسين ومحاولة الاستفادة منها في الخطط الأمنية الجديدة. ونوقش خلال المؤتمر الخطة ألأمنية لحماية المراكز الانتخابية والناخبين خلال فترة عملية الاقتراع التي ستجري في السابع من آذار المقبل. وقال مدير عام شرطة بابل اللواء فاضل رداد « أن مديرية شرطة بابل أعدت خطة أمنية شاملة لجميع المراكز الانتخابية المنتشرة في عموم المحافظة «مؤكدا « أن الخطة أعدت بعد ان قامت وزارة الداخلية بعقد مؤتمر موسع في بغداد تم خلاله إعداد خطة أمنية شاملة لجميع المحافظات».

رأي عام

الشارع العراقي يدعم عمل التمييزية لحسم ملفات المستبعدين

يجري الحديث عبر مصادر صحفية وسياسية حول حسم الطعون من قبل الهيئة التمييزية الخاصة بالمبعدين عن الانتخابات اليوم الخميس، وكانت الهيئة قد قامت بحسم ٨٠ طعنا حتى يوم الاربعاء حسب مصادر في الهيئة، على ان تبت ببقية الطعون البالغ عددها ١٧٧ في نهاية اليوم الخميس.

استطلاع/ وائل نعمة

وصعدت لغة التهديد السياسي بين الاطراف المشاركة بالانتخابات في سحب ترشيحها حينما قررت الهيئة إشراك جميع الكيانات والاشخاص بحجة عدم كفاية الوقت للنظر بهذه الطعون، وبعد اتفاق الرئاسات الاربع على ان تقوم الهيئة بعملها وفق القانون،عادت الهيئة للنظر بالطعون التي امامها . ولكن يبقى التساؤل قائما بين الاوساط الشعبية حول مدى نزاهة وحيادية الهيئة والتشكيك في مدى قدرتها على انهاء ملف المستبعدين في نهاية الاسبوع الجاري ، و التي يراها الكثير من العراقيين انها قد تعرضت لضغوط سابقة قد جعلتها تصدر قراراً يخالف الغرض الذي شكلت لاجله .

يقول الاعلامي كريم محمد "اعتقد ان الهيئة التمييزية ستذهب بملفات المستبعدين الى الحسم وربما ستطول الايام وستأخذ حيزا من ايام الحملة الانتخابية ولاضير في ذلك كون المرشحين للقوائم الحاكمة اشبعونا امنيات لاطائل منها".

بينما يعتقد الاستاذ سمير عادل التدريسي بجامعة النهرين ان هذه القضية قد اصبحت شبيهة بما يحدث في الكثير من المواقف في العراق حينما تتداخل المواقف والاختصاصات والتصريحات مع بعضها البعض ويأخذ احدهم موقع الاخر، ويوعز الاستاذ سمير ذلك الى ضعف مبدأ الفصل بين السلطات والذي سيضع كل هيئة وكل مؤسسة داخل اختصاصها ولايسمح لها بالخروج او تخطي حدودها العملية، فقرار الهيئة كان خارج اختصاصها ولكن لان العراق يعيش حالة من التجاذبات والرغبة في البروز خلال فترة الانتخابات خصوصا، وقدحاولت هذه اللجنة الخروج من جلدها واعطاء قرارا سياسي ربما سيتكرر مرة اخرى ما دامت السلطات تتداخل وتتشابك.

المحامي نوار قصي يقول "اننا نثق بالقضاء العراقي ونعرف بأنه سيقول كلمته الفاصلة كما اعتاد ان يقولها وليس هناك داع للتخوف من الضغوط وماحدث في المرة السابقة فيما يتعلق بعمل الهيئة التمييزية كانت له اسباب تتعلق بتداخل سياسي ورغبة بعض الاطراف السياسية المشاركة بالانتخابات بحل الموضوع بالطرق السياسية، ولكن بعد ان اتفق السياسيون على اكمال الهيئة لعملها اعتقد بأنه شيء مطمئن للجميع واشارة ايجابية".

في حين ذكر سرحان مهدي/ موظف، بأن اشراك جميع الكتل ضروري ما عدا حزب البعث الكافر ورجاله ممن سفكوا الدم العراقي، مشيرا الى ان تشكيك بعض الجهات بعائدية القضاء وانحيازه الى احد دول الجوار محاولة لاجهاض العملية السياسية والديمقراطية في العراق التي تضاهي مثيلاتها في الدول الغربية في تداول السلطة. واضاف مهدي ان بعض دول الجوار لاتزال تعيش مرحلة متراجعة من الحكم اذ لاتؤمن بتولي الشعب مقاليد ادارة البلد وتحاول جر البلاد الى تجربة النظام السابق وما خلفته على الشعب من ويلات.

في حين قال حسن موسى/ ناشط في حقوق الانسان "ان عمل الهيئة التمييزية يمثل نقلة نوعية في عمل القضاء العراقي واستقلاليته ونزاهته في الضرب على الالسن المتقولة بعد حيادية القضاء في ابراز عمله الحقيقي في فرز الجهات المسيئة ورفع القيمة العليا لمصلحة الشعب ودعم النهج الوطني بعيدا عن التحزب والطائفية.

ووافقه في الرأي كرم السعدي (مدرس) حينما قال " ليس من المعقول حينما لايأتي قرار او رأي ليس على اهوائنا نطلب بتغييره، يجب ان نترك القضاء يقول كلمته ويجب ان نحترم القانون والدستور، وان القانون والدستور في العراق يوجد من يحمه من المؤسسات الحكومية والبرلمانية وقد صححت الرئاسات الاربع وقيادات العراق وسياسيوها مسار اللجنة والدليل اصبح واضحا حينما رجعت تنظر بالطعون، ومن المؤكد سيكون قرارها قانونيا ونزيها "

بينما يذكر انيس عامر/ طالب في كلية القانون، بأن المظاهرات التي جرت في بغداد ومحافظات اخرى كانت تحمل رسالة إلى الحكومة والشعب، ترفض عودة البعثيين للسلطة من جديد،لان عودة البعث تذكر الشعب بحقبة السجون والمعتقلات والتخريب التي عاناها العراق أيام حكمهم. وأن تجربة حزب البعث في العراق، هي تجربة فاشلة ومؤلمة، وعليه لا يمكن عودتهم إلى العملية السياسية مرة أخرى، لذلك لو خضعت هذه الهيئة مرة اخرى للضغوط او اصدرت قرارا سياسيا بعيدا عن طبيعتها القانونية فسيكون رد الشارع العراقي عنيفا وربما سيمتنع الكثير منهم عن الذهاب الى صناديق الاقتراع .